

القصار: موعودون بأن يعاد النظر في جزء من الضرائب الجديدة على القطاع المصرفي



الاجمالي الاجمالي في المدينين القصير والمتوسط وصولا الى تحفيها في المدى الطويل. واكد ان على السلطات السياسية اللبنانية السعي في اتجاه اصلاح الوضع في قطاعات حيوية مثل الكهرباء والمياه والطرق والاتصالات وغيرها الى جانب حسن ادارة ملف النفط والغاز الذي سيشكل مفصلا حقيقيا في اعادة بناء الاقتصاد الوطني على اسس اكثر صلابة وفي اتجاهات تنموية افضل واكثر فاعلية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية في السنوات المقبلة. و اضاف القصار ان السلطات السياسية مدعوة الى معالجة مصادر الهدر والفساد والتهرب الضريبي والتهرب وزيادة الجباية للأموال العامة وتقليص الانفاق العام...

وانني على توجهات الحكومة ورؤيتها الاقتصادية الجديدة المقبلة في اطار برنامج الانفاق الاستثماري. كما اتنى على اقرارها موازنة العام 2018 وبعض الاصلاحات المالية والاقتصادية التي تضمنتها معتبرا انها خطوة في الاتجاه الصحيح. ودعا السلطات اللبنانية الى الاسراع في اطلاق اعمال التنقيب عن النفط والغاز في المياه اللبنانية مؤكدا ان هذا الاكتشاف سيساهم في تحسين النشاط الاقتصادي العام في البلد. وهنا نص الحوار مع القصار:

لفت الرئيس الفخري للهيئات الاقتصادية اللبنانية ورئيس مجلس ادارة مجموعة فرنسبنك عدنان القصار الى ان «القطاع المصرفي اللبناني، ومصرفنا من ضمنه، ملتزم التزاما كاملا ومتواصلا بمعايير العمل المصرفي والمالي الوطنية والدولية». واعلن «اننا موعودون بأن يعاد النظر في جزء من الضرائب الجديدة على قطاعنا المصرفي» مشيرا الى ان «جمعية المصارف تسعى في هذا الاتجاه وخصوصا لناحية وقف الازدواج الضريبي الذي يطاول مصارفنا» واكد ان «المصارف اللبنانية (...)، كما مصرفنا، ستستمر في مهمتها التسليفية للقطاع العام والقطاعات الاقتصادية وخصوصا القطاعات المنتجة من اجل تحفيز النمو العام في لبنان».

ورأى القصار ان مؤتمر «سيدر» بنتائج الاقتصادية والمالية يشكل فرصة ثمينة وتاريخية امام السلطات السياسية من اجل استثمارها واغتنامها لانهاض وتحفيز الاقتصاد الوطني ودعم المالية العامة للدولة وتطوير البنى التحتية وتوفير فرص عمل للشباب اللبنانيين... وأشار الى ان المؤتمر طرح عدة شروط على الحكومة من اجل حصولها على مساعدات مالية دولية وبرزها تحقيق اصلاحات مالية وهيكلية في الاقتصاد الوطني. وشدد على ان الاصلاحات المطلوبة يجب ان تركز على تثبيت نسب العجز المالي والمديرية العامة الى الناتج المحلي

المصارف اللبنانية ومصرفكم على صعيد التسليف للقطاعين العام والخاص، وهل لها تأثير على صعيد تطبيق المعايير الدولية المطلوبة من القطاع المصرفي؟ - بداية، إن القطاع المصرفي اللبناني ومصرفنا من ضمنه ملتزم التزاما كاملا ومتواصلا بمعايير العمل المصرفي والمالي الوطنية والدولية، وذلك في كل المراحل وفي كل الظروف. هذا أمر ثابت في العمل المصرفي على صعيد لبنان، وهو أحد المقومات الرئيسية لزيادة الثقة الدولية بمصارفنا اللبنانية.

أما عن الضرائب الجديدة على قطاعنا المصرفي، فقد أكدنا في أكثر من مناسبة أن هذه الضرائب تفرض في مرحلة يتسم فيه النشاط والنمو الاقتصادي بالتباطؤ، بسبب الاختلالات المالية القائمة وتأثيرها مع الأزمات التي تطال بعض دول المنطقة على الاقتصاد الوطني. وعادة لا تفرض زيادات ضريبية في وقت يعاني فيه النشاط الاقتصادي من تباطؤ لأن ذلك سيؤثر سلبا على آفاق النمو العام.

ونحن موعودون بأن يعاد النظر في جزء من الضرائب الجديدة على قطاعنا المصرفي، وجمعية مصارف لبنان تسعى في هذا الاتجاه، وخصوصا لناحية وقف الازدواج الضريبي الذي يطال مصارفنا.

وعلى كل حال، فالمصارف اللبنانية حافظت على تمويلاتها للقطاعين العام والخاص في كل الظروف وعلى امتداد السنوات الطويلة الماضية، انطلاقا من دورها الوطني والاقتصادي الراسخ والدائم، وهي، كما مصرفنا، ستستمر في مهمتها التسليفية للقطاع العام والقطاعات الاقتصادية وخصوصا القطاعات المنتجة من أجل تحفيز النمو العام في لبنان.

النفط والمصارف

× بعد إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، هل تعتقدون أن المصارف سيتاح لها الفرصة للمشاركة في القطاع النفطي والغازي بعد بدء أعمال التنقيب؟

- يكتسب الملف النفطي والغازي أهمية كبرى بالنسبة للبنان، إذ إن الموارد والثروة التي ستأتى من هذا القطاع، إذا أحسن إدارة ملف النفط والغاز، ستساهم مساهمة فعالة في تحسين الدخل الوطني للبنان بما لذلك من أبعاد إيجابية على الصعيد المالي والاقتصادية والاجتماعية. ومن الأهمية بمكان إسراع السلطات اللبنانية في إطلاق أعمال التنقيب عن النفط والغاز في المياه اللبنانية والحؤول دون هيمنة دول معادية للبنان في الحصول على جزء من هذه الثروة الوطنية.

ومما لا شك فيه أن اكتشاف النفط والغاز في لبنان سيساهم في تحسين النشاط الاقتصادي العام في البلد، وهذه فرصة حقيقية للقطاع المصرفي، من أحوال

لدى لبنان على الصعيد الأمنية والاقتصادية وبالنسبة لمساعدة النازحين السوريين. فهذه المحاور هي محاور أساسية واستراتيجية لترسيخ الإستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذا مطلب أساسي للقطاع المصرفي لأنه يساهم في تأمين بيئة عامة مناسبة لاستقراره ونموه وتطوره وتعزيز دوره إقليميا وعالميا.

إن مؤتمر «سيدر» بشكل خاص سيوفر للبنان إستثمارات ومساعدات مالية دولية مهمة، وهي في حال توظيفها بالشكل المطلوب، ستساهم في تحسين الأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية، كما ستساهم في تطوير البنى التحتية وزيادة نطاق التعاون بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال. وجميع هذه التطورات ستعزز نشاط المصارف اللبنانية وفرص تمويلاتها للقطاعات الاقتصادية والبنية التحتية والمشروعات الاستثمارية، وهذا سيؤدي إلى تعزيز بيئة عمل المصارف وآفاق تطورها.

الاصلاحات

× كيف يمكن أن يستفيد لبنان من المساعدات الدولية من أجل خفض نمو العجز المالي والدين العام لتقليل انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني؟

- إن مؤتمر «سيدر» يشترط عدة شروط على الحكومة اللبنانية من أجل حصولها على مساعدات مالية دولية، وأبرزها تحقيق إصلاحات مالية وهيكلية في الاقتصاد الوطني، لأن هذه الإصلاحات ستساهم في معالجة الاختلالات القائمة في لبنان، ولا سيما في جانب المالية العامة، حيث لا يزال العجز المالي والدين العام يتناميان. إن الإصلاحات المالية والاقتصادية المطلوبة يجب أن تركز على تثبيت نسب العجز المالي والديونيوية العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي في المدينين القصير والمتوسط، وصولا إلى تخفيفها في المدى الطويل. هذا تحد واستحقاق أساسي وضروري أمام السلطات اللبنانية. وإن ذلك يتطلب في المقام الأول العمل على تخفيض الإنفاق العام إلى جانب السعي لزيادة الإيرادات العامة، مع ما يتطلبه ذلك من وقف الهدر في المال العام وتفعيل الجباية وضبط الفساد وعمليات التهرب والتهرب الضريبي.

ومما لا شك فيه أن دخول القطاع الخاص إلى ميادين البنى التحتية سيساهم في تقليل إنفاق الدولة في هذا الاتجاه وتاليا الإنفاق العام، إلى جانب حصولها على عائدات مالية من مشاريع البنى التحتية. وهو ما سيساهم في ضبط إرتفاع العجز والدين العامين وثانيا تحسين المالية العامة للدولة بما له من انعكاسات إيجابية على الصعيد الاقتصادي.

الضرائب

وانني أثنى على الجهود التي بذلت على مستوى الرؤساء الثلاثة عموما، ورئيس الحكومة سعد الحريري بشكل خاص، لعقد مؤتمر «سيدر» وغيره من المؤتمرات السابقة، وما حققته من نتائج إيجابية تعبر خير تعبير عن ثقة ودعم المجتمع الدولي للبنان، على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

تحديات

× هل تشكل نتائج مؤتمر «سيدر» تحديا جديدا أمام السلطات السياسية، وما هي برأيكم أبرز محاور الإصلاحات المطلوبة؟

- إن السلطات السياسية اللبنانية هي اليوم أمام تحد جديد لإثبات قدرتها على تحقيق التزاماتها الدولية، وتحديد تحقيق الإصلاحات المالية وهيكلية التي تعهدت بها أمام خمسين دولة ومنظمة عالمية وعربية، في إطار مؤتمر «سيدر».

كما إن السلطات السياسية مدعوة إلى معالجة مصادر الهدر والفساد والتهرب الضريبي والتهرب، وزيادة الجباية للأموال العامة، وضبط وتقليص الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة بشكل فعال من أجل تقليل معدلات العجز المالي والديونيوية العامة إلى الناتج الوطني، وإصلاح قطاع الكهرباء ووقف النزف المالي فيه، وتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات البنية التحتية.

الانتخابات

× كيف تنظرون إلى إستحقاق الانتخابات النيابية وأبعادها بالنسبة للبنان؟

- إن الاستحقاق الاقتصادي للبنان الذي تم تحقيقه في إطار مؤتمر «سيدر»، يتكامل مع الإنجاز السياسي الذي حققته حكومة الرئيس سعد الحريري والمتمثل في وضع قانون إنتخابي آمن إجراء إنتخابات نيابية جديدة في 6 أيار المقبل.

ونحن كنا دائما من دعاة وضع قانون إنتخابي جديد، وإجراء الانتخابات النيابية، لإنتاج دم جديد في مجلس النواب، للقيام بالأدوار المنوطة به على صعيد التشريع والرقابة، ولما فيه خير ومصصلحة لبنان.

واملنا كان دائما إجراء الانتخابات النيابية في أجواء نزيهة وديموقراطية ومسؤولة، ولما فيه مصلحة لبنان العليا نحو الاستقرار والأزدهار.

المؤتمرات الدولية

× كيف ينظر القطاع المصرفي اللبناني إلى إستحقاقات المؤتمرات الدولية والانتخابات النيابية وانعكاساتها الاقتصادية والمصرفية؟

الرؤية الاقتصادية والموازنة

× كيف تنظرون إلى الرؤية الاقتصادية التي تنوي الحكومة تنفيذها في الفترة القادمة وإلى إقرار الحكومة اللبنانية موازنة العام 2018 ومحاورها؟

- نحن من موقعنا الاقتصادي والمصرفي نثني على توجهات الحكومة اللبنانية ورؤيتها الاقتصادية الجديدة المقبلة، وذلك في إطار برنامج الإنفاق الاستثماري لتحفيز الاقتصاد الوطني وتحسين المالية العامة وتطوير قطاعات البنية التحتية وتوفير ظروف إجتماعية أفضل. كما نثني أعلى إقرار الحكومة موازنة العام 2018 وبعض الإصلاحات المالية والاقتصادية التي تضمنتها، وهي خطوة في الإتجاه الصحيح، وخصوصا لناحية التوجه والعزم على تقليص بعض مصادر الإنفاق العام.

هاتان الخطوتان الاقتصاديتان والماليتان هما أساسيتان واستراتيجيتان ولا بد من عمل السلطات السياسية على تحقيقهما لأنهما تشكلان مدخلا لتوسيع قاعدة ونشاط الاقتصاد الوطني، وتطوير البنى التحتية، والسيطرة على نمو العجز والدين العامين والذي يشكل المصدر الأول والرئيسي للإحتلال في الاقتصاد الوطني.

إن السلطات السياسية اللبنانية عليها مراعاة حسن إدارة ملف برنامج الإنفاق الاستثماري للسنوات العشر القادمة، وأيضا تنفيذ المرصود لأرقام الإنفاق العام والنفقات العامة والعجز والدين الحكوميين لعام 2018، بكل دقة وشفافية وفعالية. كما عليها السعي في إتجاه إصلاح الوضع في قطاعات حيوية مثل الكهرباء والمياه والطرق والاتصالات وغيرها، إلى جانب حسن إدارة ملف النفط والغاز الذي سيشكل مفصلا حقيقيا في إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس أكثر صلابة وفي اتجاهات تنموية أفضل وأكثر فاعلية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية في لبنان في السنوات المقبلة.

«سيدر»

× مجددا، تحقق دعم دولي جديد للبنان على الصعيد الاقتصادي والمالي في إطار مؤتمر «سيدر». كيف تقومون نتائج هذا المؤتمر بالنسبة للبنان؟

- إن مؤتمر «سيدر» بنتائج الاقتصادية والمالية يشكل فرصة ثمينة وتاريخية أمام السلطات السياسية، من أجل استثمارها واغتنامها لإنهاض وتحفيز الاقتصاد الوطني، ودعم المالية العامة للدولة، وتطوير البنى التحتية، وتوفير فرص العمل للشباب اللبنانيين، وتاليا تخفيف حدة هجرة الأدمغة والكفاءات اللبنانية.

إن حصول لبنان على هذا الدعم المالي الدولي الكبير، والذي تجسد في شكل قروض وهبات، بقيمة 11 مليار دولار، يعبر خير تعبير عن مساندة المجتمع العربي والدول للبنان، في مسعى النهوض الاقتصادي، وهذا